

■ الناتج المحلي للسعودية سينمو 2% في 2020

الناتج المحلي الإجمالي ليتجاوز 2% خلال العامين 2020 و2021. وتوقعت أن تحافظ البنوك في المملكة العربية السعودية على مستويات مستقرة في مؤشرات المخاطر المالية خلال العام 2020، بالرغم من أن النمو يبقى معتمداً إلى حد كبير على تحركات سوق النفط ومرتبطة أيضاً بالظروف الاقتصادية العالمية والتوجهات الجيوسياسية الإقليمية. ووفقاً للوكالة فإنّ تمويل الرهن العقاري سيكون أحد العوامل الرئيسية المحركة لنمو القروض في المملكة، في حين أن خسائر الائتمان ستستقر عند حوالي 70 نقطة أساس، بينما ستظل آفاق النمو مرتبطة بأسعار السلع. ومن المتوقع استقرار الخسائر الائتمانية بدعم من الاستقرار الاقتصادي في المملكة ونمو القروض الذي يحركه تمويل الرهن العقاري، وفقاً للتقرير الذي اطّلت عليه العربية نت على نسخة منه. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)



كشفت وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية"، عن أنّ ميزانية الحكومة التوسعية في المملكة العربية السعودية ستكون كافية لتعزيز نمو

■ التضخم في تونس ينخفض إلى 5.8 في المئة



إحدى أهم عقبات التنمية أمام الحكومات المتعاقبة". وقال: "إنّ السياسة النقدية الحالية التي اعتمدت على الترفيع في نسبة الفائدة للحد من التضخم، قد أعطت ثمارها، وسط توقعات بمزيد من السيطرة على التضخم من أجل تحسين القدرة الشرائية للتونسيين". واستقر معدل التضخم في حدود 6.7 في المائة خلال السنة الماضية، بعد أن كانت في مستوى 7.3 في المائة سنة 2018. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أشار محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي، إلى أنّ معدل التضخم تراجع مع نهاية شهر يناير (كانون الثاني)، إلى أقل من 6 في المائة، لأول مرة منذ سنوات، موضحاً أنّ "نسبة التضخم لم تتجاوز حدود 5.8 في المائة، مقارنة بـ 6.1 في المائة خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) من العام 2019 المنصرم". وأشار العباسي إلى أنّ "تحسن أداء بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية، على غرار القطاعين السياحي والزراعي علاوة على التحكم في الواردات، قد أسهم بشكل جيد في السيطرة على التضخم، الذي مثل

■ أصول القطاع المصرفي الإماراتي الأجنبية بحدود 770 مليار درهم



ووصلت قيمة الأصول الأجنبية للبنوك الوطنية إلى 575.45 مليار درهم، وبلغت قيمة الأصول الأجنبية للبنوك التقليدية إلى حوالي 637.025 مليار درهم. ووفقاً لبيانات "المركزي" فقد شكلت القروض الشخصية حوالي 27% من الائتمان المصرفي في نهاية ديسمبر الماضي، لتصل إلى حوالي 430.951 مليار درهم، وحوالي 330.141 مليار منها قروض شخصية لأغراض استهلاكية، وحوالي 100.81 مليار قروض شخصية لأغراض الأعمال. المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

شهدت القيمة الإجمالية لأصول القطاع المصرفي الإماراتي الأجنبية بحوالي 13.3% مع نهاية ديسمبر (كانون الأول) 2019 لتصل إلى 769.946 مليار درهم، أو ما يعادل 25% من إجمالي أصول القطاع، مقابل 679.647 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2018. وأظهرت بيانات مصرف الإمارات المركزي ارتفاع صافي قيمة الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي (بعد طرح الالتزامات المالية الأجنبية على القطاع) إلى 89.8 مليار درهم مقابل 59.657 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2018.

